

الوجه وجه قوله بان التماسه حين الصلاة ووجوب القيام لها غير  
 واحد لما قد خفي في قوله تعالى فاذ لم تجدوا ماء فتيمموا بيضا من الارض فامسحوا  
 بوجوهكم والارض كلها طاهرة الا ما مسحت بالانس والدم والعدو  
 لا مناسبة له هنا فهو فرع اخر ولذلك قال بمصدا الشرح ومنه يجب له  
 التمسح بالارض لو قلنا المأخذ للعدو على استتماله في اوله ويرجى الكثرة  
 على استتماله في اخره اذا ثبت وجود الماء لظاهر قوله وتكلمت بين يديه  
 ذلك اذا ائتمن بغيره الماء او بعد على كونه حرة ولا منهم قوله او غلب على ظن  
 به مثله المأخذ بغيره الماء وان كان ما له من الماء هو الواضح في عبارتهم وكلام  
 لم يردوا فتمسكوا به فانهم واحد من ذلك قبل اخر الوقت وصح  
 صحة مسأله وينبغي اعادة في الوقت ايمان وجد الماء الذي كان يرجوه وانما  
 لو وجد غيره فلا اعادة عليه كما ذكره عبد الباقي بعد طلبه ايمان كان ضا  
 ما يوجد الطلب عدم وجوده اياه او عدم تجويزه بان يكون مترددا في  
 وجوده واراد به التمسك فانه في المصدا ممتا الثاني يتكفي في الارضين في رط  
 او قساها لانه اسم وليس بظرف اياه اسم يتكفاه من جهاته غير ويصح دخوله  
 الماء مل عليه فيكون فاعلا ومفعولا وسندا انما اشترطه وصرفه وسما  
 واسمه وجب في وسط العار ووسطه غير من طرفه والكونه فيه عبارة  
 في المصباح وجب ادخل في عليه هنا فليس طرفا لانه الظرف اسم وقد اوس  
 مكانة صحت جميعا في دونه فتقها فيوم الجمعة من فوالك ستر في يوم الجمعة لانه  
 سبعا طرف في الاصطلاح ولو كان طرفا لكان ساكنة العيب قال في الصيغ والما  
 وسط بالكونه فهو معنى بل هو جسد الختم اياه بينهم هكذا قد  
 في وتفسيره وان كان صحيحا في جهة الختم لكنه حمله على خلاف ما بينه  
 قوله وجب ان يدركه فيه فلذا احتج في حمله على طاهره والاعتناء  
 ما في لافرق بينه وبينها ما قبله على المذهب ونقابه ان المراد في  
 في وجهها الواجب ذكر وجهها ابن الحاجب وقد رجح الخفيف  
 انه كلامه فيكون المصدا قوله خافي ايمه توهم اياه الختم اللان  
 وهو

وهو قوله وانه ائتمن بغيره الماء لانه في الختم الختم ح ما في قوله كذا  
 قال في التخصيص وفيه اي وفي كلامه ح بدهاه ومنه يسمي الخرجا من الخرج  
 والتقدير فيه تخصيص والظاهر الرجحان وهو المتردد في الحق الما تتر  
 ثم اصابت الخرج على هذا فيكون في كلام المصنف في غلطه ومعطوف ولم يجز  
 الا اعتبار المسألة في المسألة بقوله وكذا في المصنف الخرج ويمكن ان تقول  
 قوله ثم اصابت الماء اياه اصابه من حيث الخرج على استعماله او وجوده او وجود  
 الله فلا حاجة اليه في كل حال حتى ان قال ان يقال اخر الوقت ينسج رديح  
 بان المطلوب من الرجحان ان يجره اليه ان يوقعه في اخر ما يسمع في اخر حركته في  
 الوقت فلا ينصرف فيها المأخذ اذا فرض انه فعلا خرج من وقت بندد  
 ما يسمع في وقتها فليعد في الوقت مستحبا هذا مفيد بان لا يكتسب عليه الا الخرج  
 وانما اذا كان ينسج عليه الاخر فلا اعادة عليه لانه لا تقصير عند ح  
 في الله اذا اصابت الاصل المسئلة انه انما يخرج من سماع اذ التيمم وسط  
 الوقت لانه يذوبه الاعادة في الوقت بغيره اربعة اثنان لا يرخد ان من شاع  
 الاول تبين وجود الماء وكونه في وقت حركته جزء او غلبه على تبين  
 عدم ما خلفه هو وجود الماء بعبته بحيث ان له عهد في قوله انما يعلم الشرط الاخير  
 الذي قبله وهو الشرط الثالث فانه لا يتبعه وجوده وكونه او تبين ما خلفه ايم  
 يتبين شيئا ووجد غيره ثم بعد ولو كان طرفه شكيا لالعا ابا المصنف الذي  
 يخاف ان هذا هو المتردد في الحق بعيدا مستحبا ما يصح في قوله المند لم يرح  
 الوسط بل ولو كان اقدم واما المتردد في الوجود فانه قدم على وسط الوقت  
 فانه يجيبه في كل علة لانه وان صير وسط الوقت الذي هو مقدم له فلا اعادة عليه  
 والفرق بينهما ان المتردد في الحق عنده نوع تفصيل فلذا طلب في الاعادة ولو لم  
 في الوقت المتردد بالاعتناء بخلاف المتردد في الوجود فانه استند اليه الاصل  
 وهو المندم فلا يبعد عند علمه ما قاله في تحقيقه العيا في الكتابين انه لا يبيد  
 الوجود الماء الذي ياب لا يغيره مثل ما قاله فيها للثنت وهو الصواب  
 فبما رت هنا مكنونة فتدرب وظاهره ايضا ان المتيقنا تقدم ما فيه